



PROVISIONAL
S/PV.2457
28 July 1983
ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرني مؤقت للجلسة السابعة والخمسين
بعد الألفين والأربعمئة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٣، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس:	السيد لينغ كنغ	(الصين)
الأعضاء:	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوفينيكوف
	الأردن	السيد صلاح
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد اد جوبي
	زائير	السيد كيبا ميلامبو
	زمبابوي	السيد شيكتا
	غيانا	السيد كران

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة من المحضر نفسه.

83-60984/A

١ (أ)

السيد لوويه	فرنسا
السيد غاوتشي	مالطة
السيد مارغيتسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد اكاذا غالارد	نيكاراغوا
السيد فان دير ستويل	هولندا
السيد كلارك	الولايات المتحدة الامريكية

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/15481)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة (S/15483)

رسالة مؤرخة في ٨ شباط / فبراير ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال البعثة الدائمة للاردن لدى الأمم المتحدة (S/15599)

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار / مايو ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة (S/15764)

رسالة مؤرخة في ٢٧ تموز / يولييه ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (S/15890)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في جلسات سابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية وتركيا والجزائر والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهورية العربية السورية والسنغال وقطر وكوبا والكويت ولبنان ومالي ومصر والمغرب والنيجر والهند واليمن واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا واليونان الى شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

وأدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .
بناءً على دعوة من الرئيس قام السيد القاسمي (الامارات العربية المتحدة) والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد كيرجا (تركيا) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد ساري

(السنگال) والسيد جمال (قطر) والسيد روا كوري (كوبا) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد فاخوري (لبنان) والسيد تراوري (مالي) والسيد خليل (مصر) والسيد مراني زنتار (المغرب) والسيد اومارو (النيجر) والسيد كريشنان (الهند) والسيد سلام (اليمن) والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) والسيد غلوب (يوغوسلافيا) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس وشغل السيد الطوزي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي افغانستان وماليزيا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناءً على دعوة من الرئيس قام السيد ظريف (افغانستان) والسيد تان سري زين العابدين (ماليزيا) بشغل المقعدين المخصصين لهما على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : يستأنف مجلس الأمن الآن بحثه للبند المدرج على جدول أعماله . ويذكر أعضاء المجلس أن مجلس الأمن تناول هذا الموضوع في جلسته الثامنة والثلاثين بعد الألفين والاربعمئة بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٣ . ويتابع المجلس الآن نظره لهذا البند بناءً على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٣ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى مجلس الأمن التي عمت تحت الرقم S/15890 . وأمام أعضاء المجلس الوثيقتان S/15869 و S/15886 اللتان تتضمنان نصي الرسالتين المؤرختين في ١٣ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٣ على التوالي والموجهتين الى رئيس مجلس الأمن من ممثل الأردن .

المتكلم الأول هو ممثل الأردن وأدعوه ليدلي ببيانه .

السيد عبدالله صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، اود استهلال كلمتي
باقتباس من كلمات للسيد مناحيم بيغن ، رئيس الوزراء الاسرائيلي ، قالها في حفل افتتاح
مستعمرة اريل جنوب نابلس في الضفة الغربية عام ١٩٨١ .
ثم تكلم بالانكليزية :

" انني ، مناحيم ، ابن زئيف وهاسيا بيغن ، أقسم رسمياً أننا ، طوال مدة
 خدمتي للأمة بصفتي رئيساً للوزراء ، لن نترك أي جزء من يهودا والسامرة وقطاع غزة
 ومرتفعات الجولان " . اقتباس ايان تي لوستيك في مقاله " سياسات اسرائيل وسياسة
 الولايات المتحدة الخارجية " . " الشؤون الخارجية " ، المجلد ٦١ ، رقم ٢١
 الصفحة ٣٨١ .

ثم واصل الكلام بالعربية :

ان هذه الكلمات هي تفسير دقيق لسياسة اسرائيل الخارجية وكذلك سياستها ازاء الأراضي
 العربية المحتلة بشقيها المتعلقين بالسكان العرب الشرعيين والأرض . فهذا التصريح من قبل
 رئيس وزراء اسرائيل الحالي ومثله الكثير من التصريحات والوعود المشابهة التي أدلى بها العديد
 من قادة اسرائيل ومسؤوليها تشير بوضوح الى أولويات حكومة اسرائيل وغاية نشاطها السياسي
 والعسكري في المنطقة . فضم الأراضي العربية المحتلة وخاصة الضفة الغربية هو الهدف المركزي
 في سياسة الحكومة الاسرائيلية الحالية .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف المركزي اتبعت اسرائيل وتتبع سياسات مختلفة تصب جميعها
 في اتجاه واحد يقود في النهاية الى تسهيل عملية الضم هذه ، وكذلك الى تقليل الثمن والمخاطر
 التي تترتب على مثل هذا الأمر .

وقد ادركت اسرائيل ان العائق الحقيقي الذي قد يحول دون تحقيق طموحها في ابتلاع
 الأراضي العربية وبالتالي تحقيق ما يسمى " بوحدة أرض اسرائيل " هو السلام العادل والدائم .
 فسعت بكل السبل الى محاربه وعملت بكل ما يتوفر لديها من امكانيات على افشال كل الجهود
 والتوجهات التي تصب في اتجاه انجازه . فأصبحت مقاومة السلام وافشال كل المحاولات الهادفة
 الى تحقيقه هدفاً مركزياً آخر من أهداف السياسة الاسرائيلية .

ان التهيئة لضم الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ هي محور كل ما تقوم به اسرائيل
 من أعمال سياسية وعسكرية داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها .

فعلى نطاق الأراضي العربية المحتلة تبرز سياسة اسرائيل على محورين بارزين هما عطيات الاستيطان وهي متعلقة بالأرض، وعطيات انتهاك حقوق الانسان وهي موجهة ضد المدنيين سكان هذه الأرض الشرعيين، وهما عطيتان متكاملتان. فتهجير السكان العرب من أرضهم هو الخطوة الأولى من أجل اخلاء الأراضي العربية لجلب المزيد من المستوطنين الاسرائيليين الجدد. ورغم أن هذا المجلس الموقر قد بحث مسألة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة في أكثر من مناسبة حيث ألقى الأعضاء الموقرون بحجم النشاط الاستيطاني الصهيوني الذي تزايدت وتيرة مؤخرًا كما أخذوا علماً بأساليب السرطانية، وكذلك تسنى لهم ادراك أبعاد الاقتصادية والسياسية والاخلاقية المدمرة للشعب العربي الفلسطيني ولأرض العربية المحتلة وآثاره العكسية على السلام والأمن في المنطقة. ورغم أن مجلس الأمن قد عبر عن موقفه من هذه المسألة بموجب القرار رقم ٤٦٥ تاريخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ المتضمن عدم قانونية وعدم شرعية هذه المستوطنات واعتبار وجودها والاستمرار في انشائها يشكلان العائق الأساسي أمام السلام وكذلك المطالبة بإزالتها، رغم هذا كله فإن هناك بعض الحقائق الأساسية حول هذه المسألة لابد من إعادة التذكير بها وتأكيد ها وهي: أولاً، ان السياسة الاستيطانية الاسرائيلية غير قانونية وغير شرعية وتخالف جميع القوانين والأعراف الدولية المتعلقة بالاحتلال والحرب، فلقد اثبتت الصفة الدائمة لهذه المستوطنات، وهو ما تعترف به اسرائيل دون مواربة، ان اقامة المستوطنات هي وسيلة للاستيلاء على الأرض من خلال خلق أمر واقع عن طريق استعمال القوة العسكرية والاكراه. ولست بحاجة الى التذكير بأن مثل هذا التصرف معاكس تماماً لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة. ولا غرو فاسرائيل لا تنكر أن اهدافها تتعارض تماماً مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

ان جميع الحجج القانونية التي تصوغها وانصارها لا يمكن أن تنفي الفقرة السادسة من المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنص:

ثم تكلم بالانكليزية:

"لا تقوم القوة المحتلة بترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين الى الأراضي التي تحتلها".

ثم واصل الكلام بالعربية :

لقد بلغ حتى الآن مجموع ما نقلته اسرائيل من سكانها الى الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ أكثر من ١٥٠ ألفا اسكنتهم في ما مجموعه ١٤٥ مستوطنة اقيمت حتى الآن على ما يعادل ٦٠ بالمائة من الضفة الغربية عدا غزة والجولان . كما لا تتورع اسرائيل عن الاعلان عن عزمها على اسكان ما يزيد على مائتي ألف في الأراضي العربية المحتلة حتى نهاية هذا العقد تجسيدا لعطية التهويد هذه التي تقوم بها اسرائيل لهذه المناطق . وما يزال هذا السلوك يمثل فقط جزءا مما تقوم به اسرائيل ضمن هذه السياسة الاستيطانية المدمرة . فهي لا تكتفي بانتهاك الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف المشار اليها سابقا وذلك بنقل رعاياها ضمن عطية استيطان شاملة ومبرجة الى الأراضي العربية المحتلة بل تستكمل مخالفتها هذه باتباع جميع السبل من أجل نقل السكان العرب الأصليين من بيوتهم وقراهم ومدنهم وترحيلهم الى الدول المجاورة ، مرتكبة مخالفة أخرى للفقرة الأولى من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنص :

ثم تكلم بالانكليزية :

" ان النقل الاجباري الانفرادي أو الجماعي ، وكذلك ترحيلات الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة الى أراضي الدولة المحتلة أو الى أراضي أي بلد آخر، محتل أو غير محتل ، ممنوعة ، بصرف النظر عن الدافع الى ذلك " .

ان ما حدث في الخليل مؤخراً وقبله ، وما يجري الان من عمليات ارباب منظمة في مدن الضفة الغربية وغزة والجولان ، ما هي الا خطوات تنفيذية لعملية تهجير منظمة تقوم اسرائيل بتنفيذها على مرأى من العالم وربما بتغاضي ورضى البعض .

ثانياً ، ان عملية الرصد الدقيق لكيفية توزيع هذه المستوطنات فوق الأراضي العربية المحتلة تظهر بجلاء الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى التي تسعى اسرائيل الى تحقيقها . فلقد تمت اقامة هذه المستوطنات ضمن مخطط شامل بحيث تمنع أى تواصل جغرافي او سكاني او اقتصادي بين القرى والمدن في الأراضي العربية المحتلة . فلقد وضعت اسرائيل ضمن أهدافها من عملية الاستيطان هذه تمزيق الوحدة والاتصال السكاني والجغرافي وكذلك الاقتصاد ضمن هذه الأراضي وبين سكانها ، وبالتالي تحويل من يتبقى من المواطنين العرب في هذه المناطق ، بعد عمليات الارهاب والاذلال التي يتلقونها على يد أدوات الاحتلال ، الى مجرد مخلوقات محصورة كالحشرات كما جاء على لسان رافائيل ايتان ، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي السابق ، امام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست ، في جلسة الوداع بمناسبة تنحيه عن منصبه كرئيس اركان للجيش الاسرائيلي . ان عبارات السيد ايتان هذه تفصح عن وجه مشين وهو الوجه العنصري للسياسة الاستيطانية الاسرائيلية . وهو الوجه الحقيقي لسياسات اسرائيل ازاء الأمة العربية التي تحاول اخفاءها بطلاء من الدعاوى التلمودية التاريخية والدينية والأمنية والمختلفة حسبما تستدعيه الحاجة .

ثالثاً ، ان التذرع بالدعاوى التاريخية والدينية أو الأمنية لتبرير سياسات اسرائيل الاستيطانية ما هو الا عملية تمويه وتزوير سياسية مجوجة . ان في مجرد الاذعان لمثل هذه الهرطقة الكلامية عملية نفي للتاريخ ولحركته ولدور الانسان وقد رته على التحكم بمستقبله ، وكذلك استسلام لقدرية يعوزها السند الاخلاقي القويم .

لقد أصبحت المستوطنات الاسرائيلية ، التي تدعي اسرائيل انها احزمة أمنية ، بحاجة الى احزمة أمنية جديدة ، كما أصبحت مصدر احتكاك مع دول عربية مجاورة . ومن يدري ان اسرائيل لن تطالب باحزمة أمنية اخرى لهذه الاحزمة الجديدة ؟ وهكذا دواليك الى ان تتحول مسألة امن اسرائيل الى مسألة توسع مستمر على حساب جيرانها .

رابعاً ، لقد فرضت سياسات الاستيطان الاسرائيلية هذه ايضاً منطقاً عسكرياً توسعياً على اسرائيل حيث الزمتها بالعمل على توسيع دائرة امن هذه المستعمرات داخل حدود دول مجاورة اولاً ، ثم السعي لتوفير ما يلزمها من مصادر حياة ، موجود أكثرها خارج حدود هذه الاراضي المحتلة وخاصة المياه . ان عنصر المياه يعتبر من اهم عناصر مشكلة النزاع العربي - الاسرائيلي . ولقد ساهمت رغبة اسرائيل بتحقيق اسطورة تاريخية قد قيمة تقوم على ضرورة دعم الاستيطان الزراعي الى جعل المياه من اهم المصادر التي يتوجب على اسرائيل تأمينها ولو من خارج حدودها من اجل الاستمرار في دعم قطاعها الزراعي . من هنا يتضح الارتباط العضوي بين عمليات الاستيطان الاسرائيلية وكذلك متطلبات الامن المتضخمة التي تصدر عنها . ونتيجة ذلك اختفت الحدود بين متطلبات الامن والسلامة المشروعة والحقيقية ، وبين التوسع والهيمنة والعدوان . ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لها حدود أمنية واخرى سياسية . كما انها الدولة الوحيدة التي ترفض تعيين حدودها السياسية بينما تنصب شواخص حدودها الامنية داخل اراضي دول مجاورة واخرى تبعد عنها الاف الاميال .

خامساً ، ان المتبع لوثيرة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة يلمس بوضوح ارتباطاً كاملاً بين فشل جهود السلام المختلفة وبين تصعيد برامج الاستيطان . فاسرائيل تدرك انه لا يمكن ان يكون هناك سلام بدون مقايضة بالارض ، ولذلك عمدت في كل مناسبة تتضافر فيها الجهود من اجل تحريك حقيقي لمسيرة السلام الى " فرملة " هذه المسيرة من خلال تكثيف نشاطها الاستيطاني . وقد لا يخفى على احد ان مجرد الاعلان المبكر والمكرر عن عمليات الاستيطان وعن مستواه المنشود في خمسة او عشرة اعوام قادمة هو تكتيك اسرائيلي يستند على الاستخدام الدعائي لعملية الاستيطان لتدوير جهود السلام وتحريك الشكوك حول امكانيته وجدواه . وحتى تقتل فرص السلام وتمنع قيام اي مبرر له ، سعت اسرائيل ايضاً منذ احتلالها للاراضي العربية الى انتهاك حرمة المقدسات الاسلامية والمسيحية ، غير مكترثة بمشاعر الملايين من اتباع هاتين الديانتين . فلقد دبرت وشجعت وتغاضت عن العديد من المحاولات من اجل احراق المسجد الاقصى والسعي لهدمه لاقامة الهيكل الثاني مكانه . وقد كانت جميع محاولات الاحراق والتدنيس التي تعرض لها هذا الحرم الديني المقدس اما بتدبير اسرائيل او بعلمها وتشجيعها .

يلازم هذه السياسة الاستيطانية المدمرة ضد الأراضي العربية ضد المقدسات الدينية ، المسيحية والاسلامية ، سياسة لانسانية اخرى تمارسها اسرائيل ضد السكان العرب الشرعيين في هذه الأراضي . لقد اتبعت أقسى عمليات الضغط النفسي والمادي على المواطنين العرب في الاراضي العربية المحتلة من أجل اجبارهم على الرحيل عن ديارهم ، حتى يتسنى لها تحقيق هدفها بجعل فلسطين كاملة أرضا بلا شعب . ان ما تشهده مدينة الخليل العربية الآن من عمليات قمع كان آخرها اعدام المستوطنين الاسرائيليين على اقتحام كنييسة الخليل الاسلامية يوم ٢٦ تموز/يوليه الحالي وقتل ثلاثة مدنيين وجرح أربعين آخرين ، ما هو الا النصف الآخر من سياسة اسرائيل التوسعية . فاسرائيل تقوم بتكليف مستوطنينها بالقيام بعمليات الاعتداء والقتل ضد المدنيين العرب العزل ، وذلك سعيا منها لاخفاء حقيقة ممارستها لارهاب الدولة ضد المواطنين العرب في الأراضي العربية المحتلة . لكن هذا التصرف لا يمكن أن ينطلي على أحد . ان يدرك الجميع أن هؤلاء المستوطنين هم جزء من الآلة الرسمية لسلطات الاحتلال ، وهم يقومون بتنفيذ ما يعهد اليهم من دور مركزي يتمثل في تنظيم وتنفيذ عمليات ارهابية مدروسة تقود الى خلق جو نفسي واجتماعي يصعب معه صمود المواطنين العرب في ارضهم ومنازلهم ، وبالتالي يضطرون الى الهجرة الى خارج فلسطين تاركين أماكنهم لمستوطنين اسرائيليين جدد .

ان ما لا يقل عن نصف المواد التي تشكل الاعلان العام لحقوق الانسان قد انتهكتها اسرائيل وهي تمارس احتلالها وتهويدها للأرض العربية ، وكذلك تهجيرها وتفتيتها للشعب العربي الفلسطيني . لكن الأمر قد تجاوز حتى حدود انتهاك حقوق الانسان ، وأصبح يطل صميم الذات والوجود العربيين في فلسطين . ومع ذلك ، ما يزال البعض ، وهم من مدعي حماية حقوق الانسان ، يرفضون شجب ممارسات اسرائيل هذه ، ويرفضون ذكر الشعب العربي الفلسطيني عندما يعددون ضحايا العدوان والسيطرة الخارجية أو القمع والتعسف وحكم الارهاب .

ان ستة عشر عاما من الاحتلال البغيض وحكم الارهاب والقمع قد اصاب الشعب الفلسطيني في الصميم . ان ما رافق حالات التسمم الجماعي ، التي ظهرت بشكل غامض بين طالبات المدارس في الضفة الغربية في شهر آذار/مارس الماضي ، من قلق نفسي جماعي بين

السكان المدنيين يعتبر اداة اخلاقية وسياسية لسياسات اسرائيل القمعية ولمارساتها اللاانسانية . كما يعتبر بمثابة ناقوس الخطر الذي يجب ان يحرك الضمير العالمي وينبه الى حالة الاحتلال البشعة التي يعانيها الشعب العربي الفلسطيني على يد محتليه .

ان عجز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، وخاصة مجلس الأمن ، عن الاستجابة بشكل مناسب لهذا الوضع أمر يبعث على القلق . فما هو المطلوب ، حتى يتحرك الضمير الدولي ، أكثر من أن يبلغ اليأس والكبت والمعاناة بين ضحايا الاحتلال حدا تبرز فيه بؤس هستيرها جماعية بين السكان المدنيين الذين يرضخون تحت الاحتلال .

انه بقدر ما يشير ذلك الى بشاعة الاحتلال وسوءه فهو ينم عن مدى المسؤولية الاخلاقية والسياسية التي تتحملها الأمم المتحدة تجاه الشعب العربي الفلسطيني .

لقد رافق سياسات اسرائيل الاستيطانية والقمعية ، الهادفة الى تحقيق حلم ضم الأراضي العربية المحتلة ، سياسة خارجية لا تقل عنها سوءاً وحقاً . فلقد ترتب على سعي اسرائيل لابتلاع الأراضي العربية المحتلة ضرورة اتباع سياسة خارجية تقوم على فكرتين أساسيتين ، هما : استحالة تحقيق السلام أولاً ، ثم ضرورة انكار وجود الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة فوق ترابه الوطني ، وبالتالي العمل على تدويره ، ثانياً وحتى تصل الى الهدف الأخير ، اقحت اسرائيل نفسها في مهمة خطيرة تتضمن ضرورة العمل لتطويع المنطقة برمتها لتتماشى مع هذه السياسة التوسعية والدومية ، بما في ذلك السعي لتفتيت العالم العربي وتجزئته من خلال استغلال تناقضاته السياسية والاجتماعية المختلفة .

ان عناد اسرائيل وانكارها لوجود الشعب العربي الفلسطيني ولحقه المشروع في تقرير المصير فوق ترابه الوطني في فلسطين ، قادها الى مأزقها السياسي والاستراتيجي الحالي . فقد فرض عليها انتهاج سياسة خارجية ، تجاه جيرانها العرب وتجاه الشعب العربي الفلسطيني ، تقوم على العنف واستخدام القوة ، واعتماد الحرب كخيار وحيد . فأخذت تتصرف على أساس انه من الأسهل عليها تحطيم الشعب العربي الفلسطيني ومن يسانده ، بدلا من الاعتراف بحقوقه ومحاورته . ولذلك انحصر تعامل اسرائيل مع الفلسطينيين والعرب في خيارى الاستسلام أو الدمار . فأقحت اسرائيل بذلك المنطقة بكاملها في حالة

من التوتر والعنف ، محتفظة لنفسها بزماء المبادرة السياسية والعسكرية ، عن طريق——
الاستخدام المفرط للأخيرة ، وقد نتج عن ذلك ولوج اسرائيل في سياسة الهيمنة والتوسع
وفرض الأمر الواقع ، بدلا من التعايش والتفاهم .

وسعت اسرائيل في محاولتها لخلق مبررات اخلاقية وقانونية لهذه السياسة——
الخارجية المدمرة لتكريس اسطورتين ، هما : خلق وتضخيم مقولة التهديد العربي لوجودها
أولا ، ثم اثاره حق الدفاع عن النفس المشروع ثانيا . فلقد ارادت اسرائيل ، من خلال
الادعاء زيفا ان العرب يريدون تدميرها ، تبرير سياستها العدوانية وحروبها التوسعية
التي تشنها ضد الفلسطينيين العرب تحت شعار الدفاع عن النفس . لكنه اتضح الآن للجميع ،
ولهذا المجلس الموقر ، ان اسرائيل تسعى الى تدمير الشعب العربي الفلسطيني وترويض
الأمة العربية وتمزيقها من خلال اثاره هذا التهديد العربي المزعوم لوجودها .

انني لست بحاجة الى تفصيل العلاقة العضوية بين هدف اسرائيل المركزي المتمثل بالسعي لتدمير الشعب العربي الفلسطيني وتمزيق الوطن العربي وبين استخدام اسرائيل لمقولة سياسة الدفاع عن النفس . فالكل يدرك ان اسرائيل قد التقت الافتراض القائل بانها قد يكون مسموحا أو مباحا لدولة ما اعطاء اولوية لمتطلبات بقائها على مصالح النظام الدولي ، فجعلت ذلك مبررا اساسيا لسياساتها التوسعية . وحتى تكتمل حبكة هذا الادعاء غير الصحيح كان لا بد من خلق اسطورة التهديد لبقاء اسرائيل من قبل الفلسطينيين والعرب بينما هي في الحقيقة تسعى ليس فقط الى رفضهم بل الى تدميرهم . ومن هنا يتضح ايضا ان الدفاع عن النفس يصبح حقا مشروعا للعرب قبل كل شيء .

وكتكملة لهذه السياسة سعت اسرائيل وبواسطة الدعاية معقدة الى طمس وتشويه معظم دعوات السلام الاصلية وتوجهات الاعتدال التي تصدر عن العرب .

على اساس هذه السياسة ظهر ما يسمى الآن بنظرية الأمن الاسرائيلي التي تركز على مفاهيم ومبادئ عدوانية وتوسعية بحتة . فأول ما تستند اليه هذه النظرية هو التضخم اللامعقول في حدود مصالح اسرائيل التي تشمل منطقة تمتد من شمال افريقيا غربا الى حدود الصين شرقا كما جاء على لسان وزير الدفاع الاسرائيلي السابق ارييل شارون . كذلك السعي الى الاحتكار المطلق للتفوق العسكري واتباع سياسة الحرب الوقائية والضربات المفاجئة والاعتماد الكامل على الحرب كخيار وحيد في علاقات اسرائيل مع الفلسطينيين العرب ، ثم التوسع المستمر في خلق دوائر أمنية ومناطق عازلة حول اسرائيل تتخذ شكل مستوطنات أو كيانات مرتبطة بالآلة العسكرية والسياسة الاسرائيلية خارج حدود الارض العربية المحتلة ثم الاستخدام السياسي لاسطورة التهديد العربي الذي سبق بيانه .

ضمن هذا الواقع يجب ان تقيم دعاوى اسرائيل الأمنية وكذلك سعيها الدؤوب لمحاربة السلام ورفض التنازل والاعتدال ثم نشاطها الاستيطاني الذي تستخدمه لخدمة أكثر من هدف استراتيجيتها التوسعية هذه وبشكل خاص محاربة السلام وتقويض دعائمه الأساسية - الارض - كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ .

ان هذه السياسة القدرية هي التي ادت الى حالة الجمود والتوتر التي تعيشها منطقة الشرق الاوسط الان وهي التي افشلت كافة الجهود المخلصة لانقاذ المنطقة من وبيلات الحرب والدمار . كما ان هذه السياسة التوسعية هي التي فرضت عمليات الارهاب الحالية ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وذلك تمهيدا لعملية تهجير واسعة تخطط لها سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

اننا نعتقد بكل موضوعية وصراحة انه ما كان لاسرائيل ان تتماذى وتتناول في سياستها الاستيطانية هذه لو امكن لمجلس الامن ان يتحمل مسؤولياته المنوطة به بموجب الميثاق وكذلك لو تحملت الدول الكبرى ، وبصورة اخص تلك المعنية مباشرة ، مسؤوليتها تجاه تعنت اسرائيل ومثابرتها في انشاء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة وكذلك ارباب المواطنين العرب لاجبارهم على الهروب والنزوح من ديارهم كما يجرى الان في الخليل . ان ما حدث في مدينة الخليل مؤخرا عبارة عن بداية لعملية ارباب منظم على غرار ما تم في دير ياسين وغيرها من المدن العربية من اجل تهجير السكان العرب وزرع الروح في نفوسهم حتى يغادروا بيوتهم ومدنهم ليحل فيها المستوطنون الاسرائيليون الجدد .

اننا نعتقد ان مصداقية اى توجه للسلام تعتمد على الموقف الواضح والاعلان الصريح عن عدم قانونية وشرعية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة وكذلك الموقف الحازم تجاه الممارسات الاسرائيلية كذلك التي تجرى الان في الخليل ونابلس والتي تهدف الى اخلاء الضفة الغربية وغزة من سكانها واصحابها الشرعيين ، وترتيب عملية تهجير جماعية . ان عمليات التهجير هذه التي تخطط لها اسرائيل الآن والتي نشاهد بدايتها تنفيذها في الخليل ونابلس تمس الامن الوطني للأردن وامن دول مجاورة أخرى ، كما انها تهدد وللأبد اية آمال أو تطلعات نحو السلام . وعليه فان مصداقية وجدية أية دعوة للسلام تعتمد بشكل مباشر على الموقف الملزم والمسؤول من هذه الممارسات والسياسات المرتبطة بها وعلى رفضها وتمكين المجتمع الدولي من التعبير عن موقفه ازاءها من خلال هذه الهيئة . ان العجز عن تقدير جدية الموقف وخطورته سوف يشكل ضربة قاضية لكل فرص السلام في المنطقة

وسينفي جدية وأهلية أية بادرة أو توجه سلمي دولي لحل مشكلة فلسطين والنزاع العربي -
الاسرائيلي .
اخيرا ، ان جميع دعاوى اسرائيل ومغامراتها العسكرية لا يمكن ان تخفي حقيقتين -
اساسيتين هما عدم شرعية الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية أولا ثم استحالة تحقيق
السلام دون انهاء الاحتلال ضمن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة .

وعمل الاردن، التزاما منه بهذا الموقف، بكل جدية واخلاص، وبالتعاون مع جميع الفرقاء طيلة الفترة السابقة، من أجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية وتخليص الأرض والأهل من ربق الحكم الاجنبي من خلال سلام شامل عادل يقوم على انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، واحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ثم حق الجميع في العيش بسلام ضمن حدود معترف بها. وسيبقى هذا هو هدف السياسة الخارجية الاردنية مهما كثرت العراقيل الموضوعة أمام مسيرة السلام، متوخين أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم التاريخية وقبل فوات الأوان.

وختاما، سيدى الرئيس، أود أن أقدم لكم اعجابنا وامتناننا على الجهود التي قمت بها خلال رئاستكم للمجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): أشكر ممثل الاردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي هو ممثل اليمن الديمقراطية، الذى يود أن يدلي ببيان بوصفه رئيسا للمجموعة العربية في الأمم المتحدة عن شهر تموز/يوليه. وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد عبد الله الأشطل (اليمن الديمقراطية): سيدى الرئيس، اسمحوا لي في البداية

أن اهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن عن هذا الشهر، وانني لست في حاجة الى الإشارة الى مزاياكم الرفيعة وخبراتكم الواسعة بوصفكم مثالا لبلد صديق يناصر القضايا العربية العادلة، ولا سيما قضية فلسطين. فلقد تجلت في الأسابيع المنصرمة، قدراتكم وكفاءتكم العالية في ادارة أعمال مجلس الأمن بنجاح، كما أتقدم بالشكر لكم ولاعضاء مجلس الأمن لاستجابتكم السريعة بعقد هذا الاجتماع بناء على طلب المجموعة العربية التي يشرفني أن أترأسها عن هذا الشهر. ولعل هذا التجاوب الفوري من قبل المجلس يظهر شعور المجلس بخطورة التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وما يترتب عليها من تصعيد خطير للموضع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط وتهديد للأمن والسلم الدوليين. ولا يفوتنا أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للسيد ممثل زمبابوى لرئاسته الرشيدة خلال شهر حزيران/يونيه الماضي.

ان التطورات الخطيرة التي تشهدها الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هي نتيجة طبيعية لما تعمله اسرائيل منذ تأسيسها ، كدولة استيطانية توسعية في قلب الوطن العربي . فلقد اغتصبت اسرائيل اراضي فلسطين وقامت بضم القدس والجولان كما انها تقيم المستوطنات والمستعمرات في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وتمارس مختلف اشكال القهر والاضطهاد العنصرى ضد الشعب الفلسطيني ، وتصادر اراضي ومياهه وممتلكاته ، وتعمل على ابادته وارهابه وتشريده ، وتحاول طمس شخصيته وثقافته ومعالم ارضه التاريخية . ولقد أكدت جميع الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة سياسة اسرائيل التوسعية الرامية الى احكام سيطرتها واستمرار احتلالها وضمها للاراضي وتشريد الشعب الفلسطيني .

ولسنا بحاجة الى التذكير بالدلائل القاطعة على ان سياسة اسرائيل تستهدف الارض ، والشعب فهذه السياسة تؤكدتها التصريحات المعلنة لحكام اسرائيل . فالحديث عما يسمى " بامن اسرائيل " ليس له حدود جغرافية ، بل هو ذريعة لتبرير التوسع الاستيطاني لتلك السياسة . وفي اطار تنفيذ هذه السياسة الاسرائيلية تم الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية والعربية بالقوة ، وضم مدينة القدس ومرتفعات الجولان ، وطالما حذرنا ان تلك الخطوات ليست سوى مقدمة لضم الضفة الغربية وقطاع غزة وغيرهما من الاراضي العربية المحتلة . ولم يكن الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ سوى دليل جديد للمطامع الصهيونية التوسعية .

ولقد صعدت اسرائيل سياستها التعسفية الوحشية الرامية الى اباداة الشعب الفلسطيني وتوسعت في اقامة المستوطنات الاسرائيلية ، بل تمادت في التصفية الجسدية لأبناء الشعب الفلسطيني وممارسة الارهاب المنظم . ففي العدوان على لبنان في العام الماضي استخدمت اسرائيل جميع الأسلحة الفتاكة بما فيها تلك المحرمة دوليا ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وأقدمت على مذبحه صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها الفلسطينيون العزل من الشيوخ والاطفال والنساء ، كما تعرضت طلبة المدارس في مدن الضفة الغربية لحوادث التسميم . وشهدت الايام القليلة الماضية عمليات عسكرية مدبرة قام بها الجنود الاسرائيليون والمستوطنون اليهود ضد طلبة الجامعات في نابلس والخليل سقط ضحيتها عدد من القتلى والجرحى من الطلبة الفلسطينيين العزل . وتتوالى هذه العمليات حيث طالعتنا الصحف صباح اليوم بان الجنود الاسرائيليين قد فتحوا النار على الطلبة الفلسطينيين وأصابوا اربعة منهم .

ان جميع هذه التطورات تؤكد حقيقة السياسة الاسرائيلية التي تستهدف تفريغ الأرض الفلسطينية من شعبها ، وارهابه واجباره على مغادرة أراضيه للقضاء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة . ولقد أخذت هذه الممارسات الارهابية بعدا جديدا في الآونة الاخيرة حيث اتسع نطاقها وانتشرت الى عدد كبير من المدن والقرى الفلسطينية والعربية المحتلة ، كما انها اتسمت بطابع الحقد والانتقام مقدرّة باحداث تاريخية مزيفة .

ما كان لاسرائيل ان تتحدى المجتمع الدولي وتستمر في سياستها العدوانية التوسعية لولا الدعم الامريكى اللامحدود لها حيث يتصاعد حجم المساعدات الامريكية لاسرائيل مــــع كل عدوان تقتربه ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى . كما أن الحكومة الامريكية لا تتورع عن مد اسرائيل بكافة الأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة وهي تنفرد في مجلس الأمن باستعمال حق النقض ضد مشاريع القرارات التي تستهدف ايقاف العدوان وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي ، بل وانها تنحاز كلية الى جانب المعتدى - اسرائيل - وتحمي أطماعه التوسعية . ولقد بات واضحا التطابق السياسى الامريكى مع اسرائيل الذى بلغ ذروته بالتحالف الاستراتيجى الامريكى - الاسرائيلي .

ان الهجمة الامبريالية الشرسة بزعامه الولايات المتحدة الامريكية ومشاركة اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ومقبة الشعوب العربية هي محاولة يائسة لتحرير المخططات الامبرياليستية التآمرية لوضع المنطقة العربية بأسرها تحت السيطرة الامريكية . وفي اطار تنفيذ هذه المخططات يأتي تعزيز القواعد العسكرية الامريكية وزيادة التواجد العسكري الامريكي في المنطقة .

ان السلام لا يتجزأ ، كما أن العدالة لا تقتصر على شعب دون سواء ، والقضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، ولا يمكن لأي سلام عادل وشامل ودائم أن يتحقق الا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية بما فيها مدينة القدس ، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي والوحيد .

واذا كان لمجلسكم الموقر أن يثبت جدية قراراته ويتحمل مسؤولياته المناطة به في ميثاق الأمم المتحدة ، فان المجلس مطالب بادانة السياسات والممارسات الاسرائيلية التوسعية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، تلك السياسة التي تمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي المتعلقة بحماية المدنيين في الأراضي المحتلة وخاصة اتفاقية جنيف ، كما نطلب من المجلس اتخاذ الخطوات العظيمة الفورية من أجل ردع المعتدي ووضع نهاية للاستهتار الاسرائيلي بقرارات مجلس الأمن وخاصة في هذه الحالة القرارين ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٦٦ (١٩٨٠) اللذين اكدا عدم قانونية المستوطنات الاسرائيلية .

انكم اليوم امام امتحان دقيق وصعب ، فاما أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين واما أن تفقد شعوبنا العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني ثقتها فسيقدرة المجلس على ردع المعتدي الاسرائيلي وانهاء سياسة القمع والارهاب وذلك يزداد الوضع في المنطقة تدهورا حتى يصل الى مرحلة يصعب معها السيطرة على مجريات الأمور ، فهل لهذا المجلس أن يتحرك ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر مثل اليمن الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو صاحب السعادة السيد ماساميا ساري رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الجلسة الأولى بعد الألفين والاربعمئة . وادعوه الى أن يشغسل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد ساري (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أن أشكركم ، وأشكر أعضاء المجلس الموقرين - من خلالكم - لتفضلكم بالسماح لي بالمشاركة في هذه المناقشة بشأن الوضع السائد حاليا في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

أود أيضا أن أهنئكم لتوليكم رئاسة مجلس الأمن . انكم تمثلون بلدا عظيما هو الصين - الذي قمت بزيارته أخيرا في اطار بعثة سلام من الأمم المتحدة - وهو بلد تربطه ببلادى علاقات تعاون متازة تقوم على أساس الاحترام المتبادل . ولانني أدرك تماما ارتباطكم العميق بالمقاصد النبيلة للسلام والعدل كما حددها ميثاق الأمم المتحدة ، فانني على يقين - ياسيادة الرئيس ، من أن عمل مجلس الأمن سوف يتوج بالنجاح . أود كذلك أن أحيي سلفكم السفير اليك كافاكوينسو ماشينغادزي مثل زبابوي الذي أدار أعمال المجلس خلال شهر حزيران /يونيه بمهارة وذكاء .

منذ أسبوعين ، وصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وجهت رسالة لكم ولأمين العام لمنظمتنا استرعت فيها الانتباه الى زيادة التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك نتيجة للأحداث التي تجرى هناك . وطلبت أيضا في تلك الرسالة نفسها اتخاذ الخطوات الضرورية لاستعادة السلم والهدوء في تلك المناطق . واليوم مرة أخرى تتغلب المشاعر القوية على العقل . لقد أصبح العنف قانونا سائدا ووقع الضحايا من الأبرياء . وهكذا لا يمكن لنا - مع الأسف - الا أن نتوقع المزيد من الأعمال المؤسفة .

ان على مجلس الأمن ، ودوره الأساسي تعزيز السلم والأمن الدوليين وضمان العدل ، أن يتحمل مسؤوليته الآن وأكثر من أي وقت مضى لمنع مثل هذه الأعمال . وعليه أكثر من ذلك أن ينتهز هذه الفرصة ويستجيب لنداءات الجمعية العامة للأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى ليناقش

قضية فلسطين باستفاضة أكبر بغية إيجاد حل عالمي عادل ودائم لها . ان مظاهر العنف التي نشهدها حاليا ناشئة أساسا من حقيقة أن القضية الفلسطينية لم تسوحتى الآن .

لقد اتاحت لي فرص عديدة لكي أكرر أمام هذا المجلس ، أن التفوق في السلاح والقسوة لا يعتبر أفضل سبيل لتسوية نزاع أو خلاف . وأنه من الأفضل تعزيز مناخ من الثقة المتبادلة يسمح لجميع الأطراف المعنية بالتغلب على مشاعرها والدخول بحزم الى عملية البحث عن السلام كما حددته الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المعنية . وفي هذا السياق أذكر بصفة خاصة توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي تطالب بين أمور أخرى بما يلي :

انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ كما ورد في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) . تطبيق الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني كما تم تعريفها في قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) أي حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم ، والحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي والحق في الحصول على الاستقلال والسيادة القومية ، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي نهج خاص لمستقبل الشعب الفلسطيني ، وأخيراً حق كل الدول فسي المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها يتم ضمانها .

وفي المرحلة الحالية ، والنظر الى كل المناهج التي تمت في السنوات الأخيرة ، والتسي من المتوقع أن تستمر في المستقبل مع أخذ المؤتمر الذي سوف يعقد في جنيف قريباً في الاعتبار وهو مؤتمر التفاوض والحوار ، لن يقف أي عائق في طريق تنفيذ هذه التوصيات ، التي هي فضلاً عن ذلك تعتبر متسقة مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

لقد تعدت إلا تدخل في كل تفاصيل المشكلة الفلسطينية أمام هذه الجمعية الموقرة . ان الأمر معروف جيداً . والنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أود أن أقول ببساطة أن أعمال العنف التي شهدناها في الأشهر الأخيرة ، توضح الحاجة الملحة الى معالجة الموقف الذي استمر طويلاً ، وهو موقف له عواقب لا يمكن التنبؤ بها على السلم والأمن الدوليين اليوم أكثر من أي وقت مضى .

هذه هي في ايجاز بعض ملاحظات أردت أن أقدمها في الوقت الذي يدرس فيه مجلس الأمن حوادث الخليل . وانني واثق من أن مجلس الأمن رغبة منه في أن يكون مخلصاً لولايته سوف يتخذ الاجراءات الكفيلة بفتح أبواب السلام والعدل للشعب الفلسطيني ولسائر شعوب ودول المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .
المتكلم التالي مثل منظمة التحرير الفلسطينية وأعطيه الكلمة .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، في البداية أود أن أشير الى العلاقات الودية بين شعب الصين العظيم والشعب

الفلسطيني وحكومة الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية . انها حقيقة تاريخية أن الصين كانت من أوائل الأمم التي منحت الاعتراف الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ان لم يكن هذا فسي الواقع أول اعتراف يأتي من أمتكم العظيمة . حقا انني لا أشعر بأنني قادر بما فيه الكفاية على الاشادة بكفاءتكم وقد راتكم العظيمة في ادارة أعمال مجلس الأمن .

انها لحظة محزنة وقد تكون مناسبة لا انسانية جعلت مجلس الأمن يجتمع مرة أخرى لبحث مشكلة تتعلق بمصير أكثر من أربعة ملايين من البشر يعرفهم البعض بالفلسطينيين . والنسبة لنا هذا قدر شعبنا ، ومصير أمتنا وأرضنا .

لقد كان من المفروض أن تعقد الهام أبو زعور في ٢٧ تموز/يوليه قرانها ، وهي طالبة جامعية تبلغ من العمر ٢٠ سنة ، ولكن بدلا من ذلك دفنتها اسرتها . لقد ماتت نتيجة لأعمال المعتدين الصهاينة الذين أطلقوا النار عليها عندما تظاهرت ضد وحشية الصهاينة ضد زملائها في جامعة الخليل ولكن الهام كانت ضحية أخرى من تلك الضحايا . وقد قتل زملاؤها الثلاثة الآخرين في اليوم السابق في عمل ظاهري من أعمال الإبادة الجماعية ارتكب ضد جامعة الخليل عندما هاجمت القوات الاسرائيلية الجامعة - وكما نعلم فان كل اسرائيلي فرد من أفراد القوات المسلحة الاسرائيلية - وألقت القنابل السيلة للدروع وفتحت نيران البنادق الأمريكية ام ١٦ ، مما نتج عنه مقتل ثلاثه طلاب جامعيين واصابة ٣٠ آخرين بجراح . قد يقول المرء أن هذا تصرف قوات الاحتلال النازية . ولكن ما هو أكثر لا انسانية ان كان هناك بقية من انسانية ؟ حقيقة أن هؤلاء الضحايا الثلاث حرموا من مراسم الدفن العادية . ودعي آبائهم في منتصف الليل وتسلموا الجثث . وأخذ الوالدان والسائق ومجموعة من القوات الاسرائيلية الجثث ، وبدلا من دفنها بكل احترام ، صدرت اليهم الأوامر بالقول هذه الجثث الثلاث في مقبرة . اذن يحرم الفلسطينيون حتى من الحق في مراسم الدفن العادية . ولكن في نهاية المطاف ، ما الذي يمكن أن نتوقعه من هؤلاء المجرمين الذين قتلوا شعبهم عندما تعاونوا مع النازيين في أوروبا ؟ ما الذي نتوقعه من أولئك الذين أغرقوا سفينة اسمها جاتريس كانت تحمل الناجين من مخيمات الاعتقال في أوروبا ؟ هذه هي طبيعتهم . وانني أشير الى أولئك الصهاينة العنصريين الذين غزوا بلدنا وتسببوا في كل هذه المشاكل .

كما قرأ كل الأعضاء في الصحف ، فتح الجنود الاسرائيليون النار على الطلاب من جامعة بيرزيت . وفي الحقيقة ، تقول التقارير أن عددا من السياح من الدانمرك ، وهولندا ، والنرويج

وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا من كانوا يقومون بزيارة للأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكانوا يؤدون فريضة الحج في مدينة القدس الشريف ، قرروا الاعتصام في مبنى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس. لا يزال هناك الكثير من الأمل في الطبيعة الانسانية .

ان طولكرم خضعت أيضا لقيود ، ولم يملك عدة طولكرم غير أن يقول :

" ان هذا تصعيد خطير يقوم به المتطرفون الصهاينة الذين يتمتعون بحماية من حكومة العدو . وفي هذه الحالة ، فان سلطات الاحتلال هي المسؤول الأول والأخير " .

كما أن عدة نابلس ، الذي لم يكشف الاسرائيليون بطرده ، بل تسببوا أيضا في بتر أعضائه .

وقد تناول مجلس الأمن هذه القضية في يوم من الايام - قال ما يلي :

" ان هذا الاستعمار المتزايد يزرع بذور الجريمة والحقده بمهاجمة الحقوق القومية والتاريخية وحياة شعبنا في الأراضي المحتلة " .

وقال رئيس البلدية أيضا ان الأراضي المحتلة تمر بمحنة عميقة نتيجة للتهديدات المستمرة من جانب قوات الاحتلال العنصرية . وأضاف :

«حيث ان ما حدث بالأمر يعبر عن استمرار سلطات الاحتلال ، التي تتمتع بحماية امريكية ، في جرائمها ضد شعبنا الفلسطيني ، انتهاكا لحقوق الانسان والقوانين الدولية والاتفاقيات الدولية — وفي ظل انعدام الارادة الدولية للدفاع عن هذه المعايير المتعددة التي أحرزناها » .

وافترض ان ، رئيس البلدية ، السيد الشكعة كان يوجه كلامه الى هذا المجلس . وصفتي مثالا للشعب الفلسطيني ، رأيت ان الواجب يفرض علي أن أحيل اليكم رسالته بأمل أن يستيقظ ضميرنا فورا ويستجيب لهذه النداءات .

ماذا حدث اليوم ، ٢٨ تموز/يوليه ؟ ان القوات الاسرائيلية قامت بهجوم على المتظاهرين وأصاب ١٢ طالبا بجراح . وعند ما اندفعت عربات الاسعاف لنقل الجرحى الى المستشفيات منعت التعزيزات العسكرية التي أوفدت الى بير زيت والى حرم الجامعة تلك العربات من القيام بذلك . وعلاوة على ذلك اعتقلت سلطات الاحتلال مدير مستشفى رافدي في نابلس ، معتبرة معالجته للفلسطينيين المجروحين في المظاهرات جريمة ، وأمر بعدم معالجة أى متظاهر جريح دون الحصول أولا على اذن خطي من الحاكم العسكري . لا أرى كيف يمكن لأى طبيب أن يضطلع بمسؤولياته وبقي بقسمه اذا تعين عليه أن ينتظر قدوم الرقيب المسؤول وانه له بانتزاع رصاصة من رجل جريح أو بطنه أو رأسه .

لقد استجاب سعادة الأمين العام وأصدر بيانا . وأود أن أشكره على رده الفوري على هذه الأعمال في حدود صلاحياته . فكما هو معروف أصدر الأمين العام بيانا ذكر فيه انه شعر بالصدمة لانباء قتل الفلسطينيين الثلاثة واصابة ٢٨ آخرين بجراح في كلية الخليل الاسلامية ، وشجب عمل العنف الاجرامي هذا ، وحث دولة الاحتلال على اتخاذ تدابير فورية لاعتقال المرتكبين وضمان حماية السكان المحليين . وأود أن أؤكد لصاحب السعادة ان اعتقال مرتكبي

الجريمة بيد ومستحيلا لان مرتكبي جريمة القاء القنابل على سيارتي رئيسي بلديتي رام الله ونابلس ، وهي قضية بحثها هذا المجلس ، لم يعتقلوا بعد .

ان ما يجري الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس بجديد . ففي ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٦ استرعينا انتباه مجلس الأمن في الاجتماع الذي عقده ذلك اليوم الى خطورة الوضع المتفجر في الأراضي المحتلة . ان الاحتلال العسكري يثير المقاومة ، والمقاومة حق مقدس وواجب . واعتقد ان جميع زملائنا الحاضرين الذين عاشوا تحت الاحتلال الاجنبي ، سواء كان استعماريا امبرياليا أو نازيا أو نازيا جديدا ، وجميع الذين كافحوا الاحتلال الاجنبي ، يعلمون ان عليهم ان يمارسوا حق مقاومة الاحتلال الاجنبي فالقيام بذلك واجب عليهم وليس اختيارا . في تلك الجلسة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٦ لغتنا انتباه المجلس الى ميل بدأ يتضح مع مرور الزمن . ان الحاخام المدعو موشيه لغنفر ظهر على شاشة التلفزيون الاسرائيلي في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٦ وحث سكان المدينة على اطلاق النار بقصد القتل . وكان ذلك الحاخام آنفد يحتل جزءا من الخليل . وتفيد الانباء انه قال انه أصدر الأمر باعتقاده انه لا بد من تلقين درس للعرب ووضعهم في مكانهم الطبيعي . ويفترض المرء ان المقصود بـ "وضعهم في مكانهم الطبيعي" بعد اطلاق النار عليهم قتلهم والقاءهم في احدى الحفر هناك . ان الحالة في تلك الأراضي لم تتغير صوب الأفضل أبدا . كيف يمكن أن يحصل هذا في ظل احتلال النازيين الجدد ؟ لقد عكف مجلس الأمن على دراسة المسألة لفترة طويلة ، ففي آذار/مارس ١٩٧٩ انشأ مجلس الأمن لجنة بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) كلفت بالتحقيق في ما يتصل بالمستوطنات في الأراضي المحتلة . وقد خلص تقرير اللجنة ، التي لم يسمح لها باجراء التحقيقات الموقعية ، الى ما يلي :

"متجاهلة تجاهلا تاما لقراءات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، مازالت اسرائيل معنة في عملية منهجية ومستمرة لاستعمار الأراضي المحتلة . وتشهد على ذلك السياسة المعلنة القائمة على بناء مستوطنات اضافية في أكثر أجزاء الضفة الغربية ملاءمة ، وتوسيع المستوطنات القائمة الأخرى ، فضلا عن التخطيط الطويل الأجل لانشاء المزيد من المستوطنات " . (S/13678 ، الفقرة ٤٦)

وفي معرض التعليق على ذلك رأى مجلس الأمن ان الحكومة الاسرائيلية تتحمل المسؤولية عن برنامج المستوطنات الجارى تنفيذه بوصفه سياسة رسمية . والطبع فان تحمل اسرائيل للمسؤولية يتمثل في الاستهتار والتجاهل . ولا أرى لماذا ينبغي عليها أن تتحمل المسؤولية ان أن المجلس منع من اتخاذ أية اجراءات محددة ومنع من ممارسة السلطات المخولة له بموجب الميثاق الذى اعتمدناه والذى نلتزم به ؟ وان أتى الى المسألة المعروضة علينا ، فان مشكلة الخليل بدأت في ١٩٦٨ ، حين سمح موشي ديان بعملية تهويد المسجد وبدأ بها . ولمعرفة أولئك الذين قد لا يعرفون ذلك أبين ان المسجد بناء المسلمون فوق مغارة مخبئ لاه احتراماً للنبي ابراهيم الأمر الذى يعبر عن مدى الاحترام الذى يكنه المسلمون للنبي ابراهيم بينائهم مسجدا ما فتى قائما لثلاثة عشر أو أربعة عشر قرناً . وما حدث مؤخراً كان استفزازاً مصعداً من جانب المستوطنين الذين أرادوا التوسع . ان قامت حكومة اسرائيل ، وهي الدولة المحتلة ، متذرة بالاحتياجات الأمنية ، باحتلال المبنى ، ثم سلمته الى المستوطنين . ويمكن للاسرائيليين ، بالتذرع بأسباب أمنية ، ان يصادروه دون أن يتعين عليهم القيام بأية اجراءات قانونية . فالأمر في المطاف الأخير يتعلق بالأمن .

ثم ، في ١٥ تموز/ يوليه ، فان المدعو ديفيد ليفي ، نائب رئيس الوزراء ، وهو أيضا وزير الاسكان ، صرح للصحفيين بأن الحكومة الاسرائيلية قررت انشاء حي يهودي في الخليل على مرحلتين ، ومن المتوقع أن تغد . . . أسرة يهودية الى قلب المدينة التجاري في السنوات الثلاث المقبلة . ان اقامة هذا العدد من المساكن لأولئك الناس سوف يستتبع طرد أو تشريد أو ازالة السكان اذا أصروا على الدفاع عن حقهم في البقاء ، وظلوا في منازلهم . عندئذ ، لن يكون أمام الاسرائيليين من سبيل سوى التصفية الجسدية . اذن ، فان حملة التهديد والارهاب تصبح في نهاية المطاف ، حملة حقيقية لتصفية الشعب الفلسطيني جسديا .

والطبع ، قد يقول بعض الاسرائيليين : " ولكن هذا ما يقوم به أولئك المتطرفون الذين يريدون الاستيطان في كريات أربع أو غيرها " . ولكننا نعلم أن الناحال ، وهي وحدات الجيش التي تجمع بين أنشطة المستوطنات والخدمة العسكرية ، تشترك أيضا في هذه العملية ، وهي تخطط لانشاء ٩ مستوطنات عسكرية في الضفة الغربية في الأشهر القليلة المقبلة . اذن ، بوسعكم سيادة الرئيس ، أن تتروا أنه لا يمكن للمرء أن يميز بين مجموعة متعصبة غير شرعية من المستوطنين وبين الناحال . بل ، وفي نهاية المطاف ، وبين ما يعرف باسم " قوة الدفاع الاسرائيلية " ، وهي في الحقيقة قوة نازية لشن الهجمات الخاطفة .

وبعد ذلك ، عند ما رأى الاسرائيليون أن مجلس بلدية الخليل لم يكن مدعنا ، قسروا فجأة طرد رئيس البلدية وحل المجلس . فما هي التهمة هنا ؟ تغيد صحيفة " جيروساليم بوست " بما يلي :

" أصدرت المحكمة أمرا مؤقتا بمنع مواصلة الهدم أو البناء في الحي اليهودي " .

ومن بين المخالفات التي ارتكبتها اللجنة - رئيس بلدية الخليل - ما يلي :

" المخالفات الادارية " و " الأعمال الاجرامية " التي بررت طرده ، كونه

قد عريضه الى المحكمة " .

والحقيقة أن اللجنة العليا حيث تلقى ذلك الأمر ، ولمجرد أنه مارس حق الذهاب الى المحكمة في دولة ديمقراطية مزعومة ، وأشدد على كلمة " ديمقراطية " . ان من يلجأ الى المحكمة العليا يطرد من منصبه . واعتقد أن المبادرة التالية سوف تتمثل في اطلاق النار عليه وتصفيته .

وهناك اتهام آخر ، سيق في معرض تبرير طرده ، وهو أنهم يقولون أنه كان يتلقى أموالاً من العدو . فما هي هذه الأموال ؟ . الحقيقة أن العالم العربي وأشقاءنا العرب والفلسطينيين المقيمين بعيداً عن فلسطين يسهمون في تنمية مدتهم الأصلية . والطبع ، فإن بلدية الخليل تتلقى مساهمات من البلديات الشقيقة ومن الفلسطينيين الذين يعيشون ويكسبون مالا خارج فلسطين . ولأن مدينة الخليل تلقت بعض الأموال لأغراض التنمية المحلية ومن أجل برنامج تنمية محلي ، طرد رئيس البلدية .

ولكن ، ما يعتبر مهزلة للعدالة ، أن أياً من التهمتين لم تحل إلى المحكمة ، بل طرد هذا الرجل على وجه السرعة ، وتضيف صحيفة " جيروساليم بوست " ، ولها تعليق طريف هنا ما يلي :

" لا ينبغي للمرء أن يكون محامياً ليعلم أن نشر هذه التهم دون إثباتات يعتبر قذفاً " .

وهذا القذف ترتكبه حكومة إسرائيل ضد الفلسطينيين . نشرت صحيفة " جيروساليم بوست " مقالا افتتاحيا طويلا حول مهزلة العدالة هذه . وهنا ثمة شيء ، استعرض انتباهي وهو ما يلي :

" أن الردود التي قدمتها السلطات الإسرائيلية لن تحل المشكلة الأساسية التي يفرضها المستوطنون الإسرائيليون في بلدة الخليل . لقد اعتبرت حكومة الرئيس بيغن الأولى أن وضع هؤلاء المستوطنين غير قانوني " .

وأكرر عبارة " غير قانوني " ، وربما لن تكرر حكومة الرئيس بيغن هذا . ولعل واشنطن تفهم مرة أخرى ، أن الإسرائيليين أنفسهم يعتبرون هذه المستوطنات غير قانونية . ولهذا ، فإنني لا أرى ما تدافع عنه الولايات المتحدة . ولأن الولايات المتحدة تدافع عن الإسرائيليين ، فإن الإسرائيليين ليس لديهم سبب يحطهم على التقيد بقرارات مجلس الأمن .

وفي اليوم الذي قتل فيه الشاب أهارون غروس في الخليل ، فإن رئيس بلدية الخليل نفسه أصدر بياناً قال فيه :

" أن مثل هذه الأعمال تثير القلاقل وعدم الاستقرار . أن العنف لا يحقق مصلحة السكان ، بل يجعل الحياة أكثر توتراً " .

هذا هو التعليق الذي أدلى به رئيس بلدية الخليل عندما قتل الشاب أهارون غروس، وهو مواطن أمريكي ربما كان هناك ليقيم في منزل أحد العرب، وقد قتل في شوارع الخليل. وهناك أمر نشر في الصحافة، فقد زعم أن الجنود الاسرائيليين المتمركزين على مقربة من المكان لم يهرعوا الى مساعدة أهارون غروس لأنهم اعتقدوا أنه عربي. وهكذا، عندما يطعن عربي فانه يمكن أن يترك لينزف حتى الموت.

ما معنى هذا؟ هل هذا كله من قبيل المصادفة؟ كلا. لأن يوسف بورغ، وزير الداخلية، أوضح بجلالة ما يلي:

"ان حق اليهود في العيش في الخليل يسمو على أية مناقشة".

ان السيد موشيه آرينز، الدبلوماسي السابق في واشنطن، الذي يقوم الآن بزيارة واشنطن بصفته وزير الدفاع قال: ان اسرائيل، بالنظر الى وجود واحد من أفضل جيوش العالم لديها، لا تحتاج الى ميليشيات خاصة، وليست لديها هذه الميليشيات. ان السيد آرينز، وهو من خريجي معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأحد مهندسي الطائرات المتطورة، يقول أنهم لا يحتاجون الى الميليشيات. ومع ذلك فان أعضاء هذه الميليشيات يقتحمون صلاة الجمعة بالرشاشات لمجرد أنهم يعلمون أنهم ينتهكون حرمة المكان.

ويبقى السؤال: ما هي مهمة الحاكم العسكري الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟ انها لم تتغير. ان استاذ الجامعة الذي كان جنرالاً، أو الجنرال الذي أصبح استاذاً جامعياً، والذي شغل منصب الحاكم العسكري ولكنه استقال، في نهاية المطاف لأنه أدرك أنه يرتكب جريمة ضد الانسانية، قال في شباط/فبراير ١٩٨٢ ما يلي:

"يوجد تفهم لحقيقة أن توزيع الصلاحيات التنفيذية بين الشؤون العسكرية والمدنية يناسب احتياجات السكان والأهداف السياسية للحكومة على وجه أفضل. ولكن، بالطبع، نحن نعتقد، ونأمل، في أن الجو في المنطقة سوف يشجع المعتدلين على الانضمام الى عملية السلام. وفي هذا الصدد، ربما نعد العدة لمناخ سياسي يفضي الى التنفيذ التام لاتفاقات كامب ديفيد".

ومضى قائلا :

" انه عن طريق اضافة طابع الشرعية من الداخل تتسنى لنا المساعدة على تحقيق الحلم الصهيوني ، واخضاع الفلسطينيين والتماس القبول من العرب المجاورين " .
وقد أدرك السيد ميلسون ، وهو الجنرال العسكري الذي اصبح استاذاً ، ان ما كتبه وما قاله ليس صحيحاً لأنه لا توجد طريقة لتشجيع الشعب على العيش في سلم والانضمام الى عملية السلم . فهمته هي الاخضاع ، أى اخضاع الفلسطينيين وهم في ظل الاحتلال لن يكونوا اهدافاً لا حول لها ولا قوة بل سيقاومون لأن هذا هو واجبهم وحقهم .

ان المجلس يجتمع الآن ؛ وما الذى نتوقعه من هذا الاجتماع ؟ ان المجلس في وسعه - ولديه السلطة بموجب الميثاق - ان يطلب الانهاء الفوري للاحتلال . وهناك اجماع على ان الاحتلال غير شرعي . فلماذا اذن لا يتخذ المجلس اجراءاً للتحقق من تنفيذ هذا الانسحاب ؟
واذا رفضت احدى الدول الأعضاء ذلك الاجراء يمكن للمجلس عندها ، بالطبع ، أن يطبق الأحكام المنصوص عليها في الميثاق . ولا يوجد متسع في منظمة الأمم المتحدة لانسحاب يرفضون ويتجاهلون قرارات مجلس الأمن خاصة اذا احدث ذلك الرفض هذا القدر من البؤس وسفك الدماء في بلادى .

أما فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة ، فلا يمكن ان نخدع بالبيانات التي تدين الأعمال الارهابية في مكان ما . ولكنني لا أستطيع أن أفسر أية ادانة لعمل ارهابي عندما تقدم حكومة مثل حكومة الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٨٢ تبرعاً لاسرائيل بمقداره ٢٤ بلليون دولار . ومنذ عام ١٩٧٤ تقريباً نصف المساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل هو على شكل منح . ومنذ عام ١٩٧٥ تشكلت المساعدة الاقتصادية في التحويل النقدي ، أى ان الاموال لا ترتبط ببرامج معينة أو متطلبات استيراد السلع . وهكذا فاننا نجد أن السؤل لجميع هذه الجرائم هو حكومة الولايات المتحدة . ولا أود أن اخبر الولايات المتحدة بكيفية امكانية استخدامها لنقود دافعي الضرائب الامريكيين في اغراض أفضل .

ووفقاً لتقرير قدمته وكالة الاستخبارات المركزية ، تتوقع اسرائيل ان الولايات المتحدة سوف تولّى نصف ميزانية الدفاع الاسرائيلية . وتبين الوثائق الاسرائيلية بأن مساعدة الولايات المتحدة قد مولت ٣٧ في المائة من ميزانية الدفاع الاسرائيلية للسنة المالية ١٩٨٢ .

ان هذه المعلومات مستمدة من فقرة لا ترد في تقرير الولايات المتحدة عن المساعدة المقدمة الى دولة اسرائيل : بل حذفت . انني اشعر بالصدمة لأن التقرير الذي أعده ديوان المحاسبة العام في الولايات المتحدة قد ارسل الى كونغرس الولايات المتحدة - ليطلع عليه - ممثلو الشعب الامريكي - بعد حذف هذه الفقرات . فهم حتى يمارسون الرقابة على تقاريرهم الى شعبهم . ويتشدقون بالديمقراطية والحرية !

ويُعتقد في وزارة الخارجية الامريكية - وهذا خضع للرقابة ايضا - بأن مبلغ ١٧ بليون دولار سيصبح الحد الادنى للمساعدة التي ستقدم لاسرائيل في مجال الاسلحة وغيره .

بيد ان هناك شيئا أكثر جذرية وهو ان الولايات المتحدة تقوم بتمويل الصناعة العسكرية الاسرائيلية ، التي تبيع للعالم الاسلحة والذخائر التي يربو ثمنها على بليون دولار . وجاء في نفس التقرير - وهذه فقرة محذوفة ايضا : من المحتمل انهم يخشون شعبهم ؛ لا أعرف ذلك ؛ " ان الطلب على المعدات العسكرية الاسرائيلية آخذ في الازدياد . وان قدرات اسرائيل المتزايدة في انتاج المواد العسكرية ذات التكنولوجيا العالية والطلب المتعاظم على هذه المعدات سيعززان المبيعات الاجنبية . وان سوق المعدات المنتجة في اسرائيل سيتسع لأن حرب لبنان قد اثبتت فعالية هذه المعدات في القتال " .

مسكين الشعب اللبناني ! مسكين الشعب اللبناني !

" وستصبح الصورة أكثر اشراقا بالنسبة الى صادرات الاسلحة الاسرائيلية اذا سمحت الولايات المتحدة بتصديرها للعالم الثالث وساعدت الاسرائيليين في صادراتهم الى اسواق الولايات المتحدة " .

ولا أعتقد انني بحاجة الى أي اثبات آخر لتواطؤ الولايات المتحدة في هذه الأعمال الاجرامية ضد شعبنا وضد استقرار منطقتنا .

ومرة اخرى : ما الذي نتوقعه من هذا المجلس ؟ اننا نتوقع من هذا المجلس ان يتخذ اجراء ما وينبغي لهذا الاجراء أن يكون في صيغة قاطعة تطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي المحتلة : الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة والقدس .

ولا أعتقد بأن المجلس سيواجه مشكلة في ذلك . انما مشكلة المجلس تتمثل في كيفية تنفيذ هذا القرار . انني لست هنا لاقتراح حلا على المجلس ولكنني اعتقد انه يجدر بالمجلس أن يفعل

ذلك . والآ ، فان المجلس سيحكم على المنطقة بادامة سفك الدماء والجرائم ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية .

واننا نشق ونأمل بأن يتخذ هذا القرار قبل الانتهاء من اجتماعات المجلس هذه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية

على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلادي .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما ان تلك هي

المرّة الأولى التي ادلي فيها ببيان أمام مجلس الأمن تحت رئاستكم ، أود أن انضم الى زملائي الآخرين الذين سبقوني في ذلك ، بأن اتقدم اليكم بتهاني على تسنمكم هذا المنصب الرفيع عن شهر تموز/يوليه . ان المهارة والحكمة اللتين ادرتم بهما عمل المجلس الهام خلال هذا الشهر تستحقان الاعجاب والتقدير .

وأود أيضا أن اعرب عن تقديرنا الحار لسلفكم السفير ماشينغادزي ، ممثل زمبابوي ،

الذي ادار عمل المجلس خلال الشهر الماضي بمهارة ونجاح كبيرين .

ان مجلس الأمن يبحث اليوم مرة اخرى حالة خطيرة في الأراضي العربية المحتلة . وان الاحداث المفجعة التي تتبدى أمام اعيننا تعمق القلق والألم لدى المجتمع الدولي . لقد وصف بالفعل وعلى نحو موسّع كل من السفير عبد الله صلاح ، ممثل الاردن ، ورئيس المجموعة العربية ، السفير الاشطل ممثل اليمن ، والسفير الطرزي ، المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية العنف المتصاعد الذي يهل بالخليل ونابلس وغيرها من المدن في الضفة الغربية المحتلة ، فضلا عن الحالات الاخيرة التي تتمثل في اضطهاد ومضايقة السكان الفلسطينيين على ايدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية .

ان وفاة ثلاثة فلسطينيين على ايدي الارهابيين الاسرائيليين ووسائل العنف التي

لجأت اليها السلطات الاسرائيلية لقمع احتجاجات الفلسطينيين في الخليل والمدن الاخرى ما هي الا حلقات في سلسلة المأساة الطويلة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني والتي دللت عليها بصورة سافرة مذابح الابرياء في مخيبي صبرا وشاتيلا . ان هذا العنف هو نتيجة مباشرة لاحتلال اسرائيل المتواصل للأراضي العربية والفلسطينية والسياسة المتعنتة التي تنتهجها اسرائيل تحديا للرأي العام العالمي ، لاستيعاب الأراضي المحتلة في اسرائيل الكبرى .

ان العنف في الخليل يذكّرنا بأن الموقف في الشرق الأوسط سيظل متفجراً وأن التهديد الذي يحمله في ثناياه للسلم والأمن الدوليين سوف تستمر أبعاده في النمو مادامت اسرائيل مستمرة في احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية ورفضها احترام الحق الثابت للشعب الفلسطيني في الحرية هنا الدولة .

ويتوجب على مجلس الأمن الوفاء بمسؤوليته لحماية السكان العرب والفلسطينيين في الأراضي المحتلة ونقاذهم من هذه الحملة المنتظمة للتحرشات والتهديدات التي تتم بهدف واحد هو طردهم من ديارهم لافساح المجال للمستوطنين الاسرائيليين الجدد .

ان المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ اليها سياسة اسرائيل لضم الأراضي المحتلة وطرد السكان العرب والفلسطينيين على حد سواء . كما أن المستوطنات قد أصبحت المصدر الرئيسي للعنف والنزاع . ولم يقتصر الأمر على اقامة المستوطنات على أراض وممتلكات عربية تم الاستيلاء عليها بل سمح للمستوطنين بحمل السلاح مما يشكل مصدراً دائماً للمضايقة والاستفزاز للسكان العرب ويؤدي في النهاية الى التوتر والصدام .

ان الأحداث في مدينة الخليل تذكّرنا بشكل قائم بنتائج القرار الاسرائيلي بانشاء المستوطنات في قلب هذه المدينة . ولا يعد هذا قراراً منفصلاً . ان استمرار اسرائيل بلا هوادة في اتباع سياستها الاستيطانية يتضح من التقرير المقدم في الوثيقة S/15810 ، والمتضمن رسالة الممثل الدائم للاردن الذي يسجل أنشطة اسرائيل الاستيطانية خلال شهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٨٣ . خلال هذين الشهرين اقامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ثلاث مستوطنات جديدة وصارت ٣٣٠٥٠ دونماً من أراضي الضفة الغربية . وتشير الرسالة أيضاً الى ذلك المخطط الاسرائيلي الرامي الى اقامة ١٥ مستوطنة جديدة حول مدينة القدس .

من المعروف تماماً انه في اطار المنظور الأوسع نطاقاً للشروط الأساسية الجوهرية للسلم في الشرق الأوسط هناك خطوة جوهرية يتطلبها الأمر من اسرائيل ، تتمثل في تخليها عن سياساتها القمعية وكفها عن انشاء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة أو توسيعها . ان المجلس قد عبر بشكل لا لبس فيه عن عدم مشروعية سياسة اسرائيل الاستيطانية وذلك

بقراره ٢٥٢ (١٩٦٨) . وبعد ذلك فان المجلس بقراره ٤٦٥ (١٩٨٠) قد بين عزمه على اعتبار أن جميع تدابير اسرائيل الرامية الى تغيير الطبيعة المادية والتكوين الديموغرافي والهيكل المؤسسي ووضع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تم احتلالها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، أو أية أجزاء أخرى منها ، ليس لها أية صحة قانونية ، وان سياسة اسرائيل الاستيطانية تشكل انتهاكا سافرا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وعائقا خطيرا في طريق تحقيق السلم في الشرق الأوسط .

ان مجلس الأمن لابد أن يؤكد مجددا على موقفه المتمثل في عدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة وأن يبذل جهدا جديدا لارغام اسرائيل على احترام قراره فسي هذا الشأن .

ويتعين على اسرائيل أن تدرك أن السلم لا يمكن تحقيقه الا على أساس من العدل والقانون الدولي . ان سياساتها القمعية في الوطن الفلسطيني وحروبها العدوانية ضد جيرانها العرب كلها جميعا قد دلت على أن السلم لا يمكن اقامته بالقوة والارهاب . ان قرارات مجلس الأمن ومختلف مبادرات السلام الأخرى ولا سيما خطة فاس للسلم تهيئ فرصا عديدة لانهاء النزاع في الشرق الأوسط . وبدلا من التمسك بفرض السلم هذه فان رد فعل اسرائيل قد تمثل فسي زيادة اصرارها على التفوق العسكري وزيادة اظهارها لارادتها في ادامة احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية .

ان الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بلجوثها الى مجلس الأمن انما تظهر مرة أخرى ايمانها بالأمم المتحدة واعتمادها عليها في حسم القضية الفلسطينية وتسوية النزاع فسي الشرق الأوسط . ان قدرة المجلس على العمل ازاء تعنت اسرائيل لا يزال يعوقها بشكل كبير الحماية والتأييد اللذان يتيحهما لاسرائيل أصدقاؤها وحلفاؤها الأقوياء . ان هؤلاء الأصدقاء والحلفاء يتحملون المسؤولية الرئيسية في الضغط على اسرائيل حتى تمتثل لمعايير القانون الدولي وقواعد السلوك المعترف بها دوليا . وهم مرة أخرى ، من خلال أعمالهم سوف يمكنون مجلس الأمن من الوفاء بما قطعه على نفسه من وعود للشعب الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة .

ومرة أخرى لا بد للموت المأساوي للفلسطينيين الأبرياء في مدينة الخليل من أن يذكرنا بتلك الحقيقة القاتمة للموقف المتدهور في الأراضي المحتلة الذي تتحمل إسرائيل المسؤولية الكاملة عنه . ولا يمكن كبح جماح إسرائيل إلا إذا استطاع مجلس الأمن الوفاء بمسؤوليته الواضحة فسي تقرع مسلك إسرائيل وادانة سياستها المتسمة بالقمع والعنف في الأراضي المحتلة .

وفي العالم المعاصر فإن تكرار المأساة يمكن أن ينشر انعدام الحساسية في مواجهة الظلم والمعاناة والألم وفقدان القدرة على الشعور بالفضب للاعتبارات الاخلاقية . وينبغي علينا ألا نعرض أنفسنا لمثل هذا الاتهام بالاخفاق في الرد بشكل سليم على نتائج وحقيقة الاحتلال الاسرائيلي للوطن الفلسطيني وحرمانه الشعب الفلسطيني من حقوق الانسان الأساسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة

التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل الهند . وأدعوه أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلني

ببيانه .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ، أود

أن أوجه الشكر اليكم ، سيدى الرئيس ، وعن طريقكم الى أعضاء المجلس على مجاملتكم بدعوتى للكلام أمام المجلس في هذه المناسبة .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهنيكم ، سيدى ، باعتباركم دبلوماسيا ممتازا يتمتع بخصال

بارزة من بلد تربطه بالهند علاقات ودية ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تموز/يوليه .

ان استجابتكم السريعة لطلب عقد مجلس الأمن لدراسة التطورات التي حدثت مؤخرا في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة هي في الواقع شاهد على اهتمامكم وحساسيتكم ازاء المشاكل الكبيرة

التي يواجهها الفلسطينيون في ظل الاحتلال الاسرائيلي . واننا ننتظر بصدق أن تؤدى هذه

السلسلة من الاجتماعات ، في ظل رئاستكم القديرة وتأثيركم الشخصي ومهارتكم الدبلوماسية ،

الى اتخاذ اجراء فعال من جانب مجلس الأمن لاعادة سيادة القانون واحترام حقوق الانسان في

الأراضي العربية المحتلة .

ان مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز الذي عقد اجتماعا بالأمس في نيويورك استمع الى عرض مشير للغاية لتطورات الأحداث الأخيرة في الأراضي العربية وال فلسطينية المحتلة مسن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية . وان مشاعرنا بالفضب والسخط قد تعمقت لدى سماعنا لبيانہ أمام مجلس الأمن اليوم .

ان الممثلين الذين تحدثوا قبلي وضعوا أمام المجلس مرة أخرى عرضاً مفصلاً للأحداث المأساوية الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة . مما يؤكد تماماً تزايد أعمال العنف والقمع التي تقتربها السلطات الاسرائيلية هناك . لقد تابعنا بقلق متزايد مواصلة سياسة القمع وأعمال الارهاب التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية . لقد صدمنا بصفة خاصة عندما علمنا بما حدث في مدينة الخليل حيث هاجمت عناصر اسرائيلية مسلحة جامعة الخليل والقت القنابل اليدوية وقنابل الغاز وأطلقت النار بطريقة عشوائية على الطلبة مما أدى الى قتل عدد منهم وإلى إصابة الكثيرين . وليس هذا هو الحادث الوحيد فهناك أيضاً هجمات مسلحة مماثلة جرت في نابلس وبيرويت . ان الغارات والقتل دون تمييز والتعذيب والسجن ومضايقة الفلسطينيين أعمال تحدث كل يوم . ان الأحداث الأخيرة تأتي في أعقاب سلسلة من الأحداث المأساوية التي تلت مذابح صبرا وشاتيلا . ان اسرائيل تواصل دون شفقة سياسة ارهاب السكان المدنيين وتطبق قهرتها على الأراضي العربية المحتلة .

لقد آن الأوان لوضع حد فوري لاراقة الدماء والمضايقات المستمرة التي يتعرضون لها اللاجئون الفلسطينيون ، ولإعادة السلم والنظام في الأراضي المحتلة . ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ اجراء حاسماً لمعالجة الموقف الحالي الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي . كما يجب محاسبة اسرائيل على الأفعال العديدة التي تقتربها . ومن الضروري اجبار اسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقات الدولية ذات الصلة التي تطالب قوات الاحتلال بممارسة السلوك المتحضر حيال شعب الأقاليم المحتلة . ان السياسات والممارسات الاسرائيلية لانشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة غير مشروعة ، وتتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وينبغي شجبها . وفي الوقت نفسه يجب على المجتمع الدولي أن يحاول جاهداً التوصل الى حل دائم وعادل وشامل للنزاع في غرب آسيا ، فبدون هذا الحل لن يسود السلام في المنطقة .

ان الجادئ الأساسية والاطار الرئيسي لحل النزاع في غرب آسيا توجد فعلاً في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، وفي خطة فاس للسلام وفي اعلانات بلدان عدم الانحياز وآخرها الاعلان الذي أصدره المؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس من هذا العام . هذه الجادئ معروفة تماماً ولا داعي لتكرارها . ولا يمكن الوصول الى

حل لمشكلة الشرق الأوسط دون أن تأخذ في الاعتبار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وممارسته لحقه في تقرير المصير . ان جهودنا لايجاد حل شامل لهذه القضية لـم يتحقق لها النجاح حتى الآن بسبب صلف اسرائيل وتعنتها وتحديها المتعمد لارادة المجتمع الدولي . لقد آن الأوان لانها هذا الوضع وللمعلم من أجل تحقيق سلم شامل ودائم وعادل في غرب آسيا يمكن الفلسطينيين من ممارسة حقهم في الحرية والسيادة في وطنهم المستقل .

يجب على مجلس الأمن أن يتخذ اجراء سريعا وفعالا لمنع المزيد من سفك الدماء والبؤس في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ويجب على مجلس الأمن أن يدين الحوادث الأخيرة التي وقعت في الخليل وفي مدن أخرى وان يقرر مسؤولية قوات الاحتلال الاسرائيلية عن هذه الفظائع . على المجلس أن يقرر عدم قبول السياسات والممارسات الاسرائيلية لاقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ . وان كل اجراء تتخذه اسرائيل في هذا الاتجاه غير مقبول .

وأخيرا يجب على مجلس الأمن أن يعمل جاهدا لايجاد حل دائم وعادل وشامل لقضية فلسطين . ان الهند باعتبارها الرئيس الحالي لحركة عدم الانحياز وكبلد وقف دائما الى جانب الفلسطينيين في كفاحهم المشروع من أجل اقامة دولتهم مستعدة للتعاون مع أعضاء مجلس الأمن في ساعيهم نحو هذا الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي

وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وأدعوه للإدلاء ببيانه .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر

لاعطائي الكلمة مرة أخرى . لقد تلقيت توا البرقية التالية من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . وهي باللغة العربية لانها أملت علينا ها تنيا .

(تكلم بالعربية) :

"سعادة السفير لنغ رئيس مجلس الأمن ، ينعقد مجلس الأمن الدولي بناء على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني لدراسة الاعتداءات الهمجية التي تقوم بها الجماعات الصهيونية المسلحة باشتراك مباشر من الجيش

الاسرائيلي وتأييد ودعم من قبل حكومة اسرائيل ضد شعبنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي كان آخرها المجزرة البشعة التي قامت بها تلك العصابات الاجرامية في حرم جامعة مدينة الخليل .

ان ما يقوم به العدو والمحتل لأرضنا يستهدف وضع شعبنا كله داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة امام خيارين ، اما أن يموت على يد هذه العصابات المجرمة واما أن يهجر أرضه .

لقد استخدم المعتدون الأسلحة الاتوماتيكية والقنابل اليدوية وحولوا حرم أحد أكبر جامعاتنا في الضفة الغربية الى ساحة من أشلاء ودماء ابنائنا الطلاب والطالبات سجلين بذلك جريمة أخرى تضاف الى سجل مجازرهم وجرائمهم التي لم تتوقف ضد شعبنا على مر تاريخ كفاحه من أجل بناء كيانه الوطني المستقل مستهدفين بذلك زعزعة صمود هذا الشعب وطرده من أرضه واحتلال هذه الأرض وتوسيع كيانهم العدو واني .

ان ما تشهده مدينة الخليل من طرد عمدتها الشرعي وحل مجلس بلديتها المنتخب واحلال عسكريين اسرائيليين مكانهم بالاضافة الى هدم منازل المواطنين العرب الفلسطينيين والاعتداء على مقدساتنا في الخليل وطردهم من بيوتهم لإحلال مستوطنين صهاينة بدلا منهم واعتقال مئات من المواطنين ، وما يتعرض له شعبنا من قمع واضطهاد في مدن أخرى مثل بيرزيت وغيرها ، ان كل ذلك ليؤكد القناعة بأن المحتلين الغزاة ماضون في مخططهم الاجرامي رغم الادانة الدولية لهم وضاربون عرض الحائط بكل الشرائع والمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

" ان ما تعرضت له جامعة الخليل بالأسلحة وحلقة من سلسلة الاعتداءات المدروسة والمبرمجة التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية ضد مؤسساتنا التربوية والثقافية المتعددة سواء في فرض الحصار على جامعات بيرزيت وبيت لحم والنجاح في نابلس أو طرد الأساتذة واعتقال المثات من الطلاب واغلاق أبواب الجامعات ومحاولات التدخل المتكررة في المناهج العلمية بحجة أن هذه الجامعات قد تحولت الى بؤر تأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية ومقاومة الاحتلال الصهيوني .

" الأخ رئيس مجلس الأمن : ان منظمة التحرير الفلسطينية على ثقة أنكم تقفون الى جانب شعبنا في مواجهة هذه الجرائم البربرية التي أقدمت عليها الأنظمة العنصرية والفاشية والنازية ضد مراكز التعليم والثقافة والحضارة الانسانية .

" ان منظمة التحرير الفلسطينية تدعو الأسرة الدولية التي تمثلون في مجلس الأمن و ضميرها الانساني الواعي الى اداة هذه الممارسات العنصرية والعمل على وقفها وتأييد حقوق شعبنا الوطنية الثابتة بما فيها حقها في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على تراب أرضه الوطني .

" ان شعبنا يتطلع الى اجتماعكم هذا واثقا من دعمكم وتأييدكم لنضالهم وحقوقه الثابتة وعلى يقين من انكم تقفون بقوة ضد العدوان والمعتدين العنصريين .

آمل لكم النجاح والتوفيق .

وأنها لثورة حتى النصر " .

(توقيع) ياسر عرفات
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة
التحرير الفلسطينية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نظرا لتأخر الوقت ، أعتزم رفع الجلسة الآن .
ومعد موافقة أعضاء المجلس ، سوف تعقد جلسة مجلس الأمن التالية لمواصلة دراسة البند المدرج في جدول الأعمال غدا ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٣ الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥